



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة المستقبل / كلية العلوم الإدارية
قسم المحاسبة

المحاسبة الدولية
المرحلة الرابعة
م.م زينب قاسم جبر

تأثير اختلاف المتغيرات البيئية على المحاسبة

تختلف البيئة المحاسبية في بلد معين عن بلد آخر بعدد واسع من العوامل حددها (Doupnik & salter) بسبعة عشر عاملاً هي:

- طبيعة ملكية الاعمال والنظام المالي
- التأثيرات الاستعمارية
- مستوى التطور الاقتصادي
- التاريخ
- تأثير نظرية المحاسبة
- الأحداث المهمة
- الضريبة
- مستوى التضخم
- النظام القانوني
- الجغرافية
- النظام السياسي
- مستوى التعليم
- التضخم
- عمر وحجم مهنة المحاسبة
- الثقافة
- اللغة
- الدين

فيما صنف كل من (Farmer & Richman) هذه العوامل على أربع مجموعات رئيسية هي:

1. العوامل التعليمية (وتمت ست عوامل).
2. العوامل القانونية (وتمت ست عوامل ايضاً).
3. العوامل الثقافية (وتمت تسعة عوامل).
4. العوامل الاقتصادية (وتمت ثمانية عوامل).

ويرى (Arpan & Radebaugh) أن من بين العوامل الأكثر قوة في التأثير في انموذج الإبلاغ المالي هي مجموعة العوامل الاقتصادية، فضلاً عن تأثيراتها المباشرة في المحاسبة، فلها تأثيرات غير مباشرة في صيغ معينة من تأثيرات العوامل الأخرى، فالتطور الاقتصادي يؤثر في الأوضاع الثقافية والاجتماعية (البلد المتطور

اقتصادياً لا بد ان يكون متطوراً ثقافياً)، كما يؤدي التطور الاقتصادي الى حدوث تغييرات في الأهداف والاتجاهات القانونية والسياسية والتعليمية، والعوامل الأخيرة تؤثر في الممارسات المحاسبية. ومع ذلك فإن العديد من الباحثين من خلال دراستهم النظرية والعملية للعوامل البيئية الداخلية والخارجية أشاروا الى عدة نقاط ينبغي مراعاتها ويمكن ايجازها بالآتي:

1. صعوبة حصر جميع العوامل المؤثرة في انموذج الإبلاغ المالي بدولة محددة.
2. عدم إمكانية تعميم درجة تأثير عامل مستقل او مجموعة من العوامل لأن العوامل المختلفة تؤثر بدرجات متفاوتة في صياغة انموذج الإبلاغ.
3. العوامل البيئية غير المستقلة، بمعنى ان هذه العوامل تؤثر وتتأثر ببعضها.

1-1: التأثيرات الثقافية في المحاسبة Culture Influence on Accounting:

تمثل الثقافة في أي بلد مجموعة القيم الأساسية التي يعتنقها الافراد، والتي تؤثر في كيفية تشكيلهم لهياكلهم الاجتماعية ومن ثم هياكلهم الفرعية المرتبطة بهذا الهيكل الاجتماعي (الهياكل السياسية والاقتصادية والتعليمية والدينية، الخ)، ويبدو ان المحاسبة واحدة من هذه الهياكل الفرعية.

وفي مجال علاقة المحاسبة بالعوامل الثقافية يعد بحث Hofstede من الابحاث الرائدة لتحديد الإطار الثقافي، لاسيما تلك العناصر التي تؤثر في عمل شركة IBM المتعددة الجنسيات التي تمتلك خمسين فرعاً في خمسين بلداً، وبعد ان جمع علماء النفس معلومات عن العاملين في هذه الفروع وتحليل النتائج احصائياً أوجد Hofstede (1980) أربع قيم أساسية ومتناقضاتها هي:

1. الفردية مقابل الجماعية.
 2. تشتت السلطة العالي مقابل تشتت قليل.
 3. تجنب عال لعدم التأكد مقابل تجنب قليل.
 4. الذكورة مقابل الانوثة.
- ووجد Hofstede بعد بحث متواصل ان هناك متغير خامس من القيم يرتبط بديناميكية الكونفوشيوس (القيم الثقافية الصينية) وهي: -

5. التوجه البعيد الأمد مقابل التوجه القصير الأمد.
- وتشير القيمة الثقافية الأولى الى ان الفردية ترتبط بمجتمع يتحمل فيه الفرد مسؤولية نفسه ومسؤولية عائلته، وعلى العكس من ذلك تشير الجماعية الى المجتمعات التي تتحمل فيها عائلة الفرد المكونة من الأجداد والآباء والأعمام والأخوال بعضهم مسؤولية البعض الآخر.
- فدرجة الاعتماد على الذات او العائلة هي ما تحدد الفردية او الجماعية، بعبارة اخرى الفرق هو بين (أنا) أو (نحن).

وما يتعلق بتشتت السلطة العالي مقابل التشتت القليل، فهناك على الأغلب مستويات من المديرين الممارسين لسلطاتهم كل منهم يمارس هذه السلطة بحسب موقعه، ولكن هناك مؤسسات وشركات يغلب عليها طابع (السيطرة الزعائمية) مما يجعل المستويات الإدارية الدنيا في حالة عدم رضا مستمر، في حين هناك شركات

يغلب عليها أسلوب استخدام السلطة بأقل مدى لها من خلال المشاورات والاجتماعات. المشكلة انه في حالة (السيطرة الزعائمية) ستكون هناك طاعة عمياء ولن يحاول أحد الطموح أو الصعود الى مستوى آخر، أما حين تكون المنظمة (ديمقراطية) سيكون هناك دائماً تطوع للوصول الى أعلى المستويات الإدارية. اما ما يتعلق بالقيمة الثقافية التي ترتبط بتجنب عدم التأكد فإن الأفراد يشعرون دائماً بدرجة من القلق في العمل حين تكون المعلومات التي يحصلون عليها غامضة او غير دقيقة، وحين تكون الادارة تنزع الى تجنب عال لعدم التأكد (أو اعتداد كبير بالنفس) فلن تسمح لمنتسبيها بطرح آراء جديدة، بل تتمسك بالآراء القديمة التي سمحت للشركة بالتقدم. أما الإدارات ذات التجنب الأقل لعدم التأكد فسوف تكون أكثر مرونة لتقبل الأفكار الجديدة. بمعنى آخر هل يستطيع المجتمع السيطرة على المستقبل أم سيبترك ذلك ويسيطر على الحاضر فقط. القيمة الثقافية الرابعة ترتبط بالرجولة (الذكورة) التي تعني تفضيل المجتمع للبطولة والانجازات الفردية والنجاحات المادية أما الأنوثة فتعني قوة العلاقات والتواضع والمساواة في الحياة. ويرتبط التوجه البعيد الأمد مقابل التوجه القصير الأمد (بالديناميكية الكونفوشيوسية) واستعمل أسم (كونفوشيوس) الفيلسوف الصيني الأشهر في القرن السادس قبل الميلاد لأن هذه القيم تشابه أحكامه. فالتوجه القصير الأمد هو محاولة شركة ما محاكاة شركة أخرى او مضاهاتها حتى لو ادى ذلك الى زيادة المصاريف وتقليل الأنفاق على الاستثمارات، فهو يشابه "الاعلان" او (حسب الظهور) اما التوجه البعيد الأمد فهو وجود خطة طويلة الأجل لدى الشركة للتوسع محسوب لها وضمن امكانيات الشركة.

1-1-1: أثر العوامل الثقافية في النظم المحاسبية :-

1. المهنية إزاء الرقابة التشريعية:

تعكس هذه القيمة أفضلية الأساليب العملية مقابل الأحكام الشخصية للفرد. والمحافظة على الرقابة الذاتية المهنية مقابل الخضوع لأحكام القانونيين والرقابة التشريعية.

2. التوحيد إزاء المرونة:

تعكس هذه القيمة تفضيل الرقابة على التطبيقات المحاسبية المنمطة بين الشركات من اجل استخدام هذه التطبيقات على مدى واسع من الزمن مقابل مرونة بالتطبيقات المحاسبية اعتماداً على الظروف الخاصة وطبيعة نشاط كل شركة.

3. التحفظ إزاء الأمثلية (التفاوتية):

تعكس هذه القيمة أفضلية الأسلوب التحفظي والحذر لقياس الأحداث المستقبلية مقابل اتخاذ مواقف أكثر تفاؤلاً وأكثر جرأة باتخاذ القرارات.

4. السرية إزاء الشفافية:

تعكس هذه القيمة عدم الكشف عن تقارير ومعلومات الشركة إلا لمن يهمهم الأمر مقابل جعل التقارير متاحة لمن يريدونها ومتى يشاء.

2-2 النظم القانونية Legal Systems:

تعتمد بعض الدول نظم قانونية مستندة الى مجموعة محدودة من القوانين التشريعية والتي يتم تفسيرها من قبل المحاكم ورجال القانون والتي ينشأ عنها عدد كبير من الحالات القانونية التي تدعم التشريع مثل هذه القوانين تسمى بالقانون العام (Common Law) والذي تم صياغته في انكلترا. وتعتمد دول أخرى نظم قانونية مستندة الى الحضارة الرومانية (Roman Civile) كذلك التي وضعت من قبل الكنيسة في القرن السادس الميلادي وطورت بواسطة الجامعات الأوروبية ويمكن وضع الدول الغربية في تلك المجموعتين كالاتي:

دول القانون الروماني

فرنسا

ايطاليا

ألمانيا

اسبانيا

هولندا

اليابان

دول القانون العام

انكلترا وويلز

أيرلندا

الولايات المتحدة الأمريكية

كندا

استراليا

نيوزلندا

وتتمثل تأثيرات النظام القانوني في المحاسبة، في ان الدول التي تستند الى القانون العام لا تمتلك تشريعات قانونية للمحاسبة بل ان مهنة المحاسبة هي التي تشرع لتطبيقاتها التي تتأتى من افتراضات مكتوبة او معايير صادرة، وبخلاف ذلك فإن الدول التي تعتمد القانون الروماني فإن القوانين والتشريعات تبحث بشكل تفصيلي في القواعد المحاسبية مثال ذلك قانون الشركات في ألمانيا. الذي يلزم الشركات في الممارسة المحاسبية باتباعها لانهما يحتويان على قواعد تفصيلية تصل الى أنواع الحسابات وأشكال الكشوفات المالية. أي ان المحاسبة في نطاقها الواسع فرعاً من قانون الشركات.

2-3: النظم السياسية Political Systems:

وهي عامل مهم واضح التأثير في المحاسبة، اذ ان طبيعة النظم المحاسبية ما هي الا انعكاس للفلسفة والأهداف السياسية، ويمكن استخدام النظام المحاسبي الموحد في العراق مثلاً على تلك الانعكاسات لاسيما في مجال أهداف هذا النظام التي تؤكد على توفير معلومات (للمحاسب القومي) لأغراض التخطيط، لذلك فنحن أمام اتجاهين متعاكسين هما (التخطيط المركزي مقابل التخطيط على مستوى الشركة الفردية). أن التوجه الأساسي للنظام الاقتصادي يتمثل بدرجة اهتمام الدولة بالقطاع الاقتصادي ففي البلدان الاشتراكية السابقة (والحالية) تمتلك الدولة فيها وسائل الإنتاج. يتوافر لهذه الدول نظم محاسبية موحدة لتسهيل وظيفة الدولة في التخطيط والرقابة، ويوجد عدد محدود من مستخدمي المعلومات المحاسبية عدا الدولة.

2-4-4: العوامل الاقتصادية المؤثرة في صياغة الإبلاغ المالي:

لعل من المفيد القول إن المتغيرات الاقتصادية تجعل من نماذج الإبلاغ المالي تتخذ اتجاهات مختلفة، تتدرج من الاتجاه الجزئي للإبلاغ إلى الاتجاه الكلي له، وتشكل هذه المتغيرات بمجموعها الطبيعة الهيكلية للنظام الاقتصادي لدولة معينة. وقبل تفحص تلك المتغيرات في بيئات مختلفة، ينبغي عرض تلك المتغيرات في إطارها العام وبيان تأثيراتها المرتقبة.

2-4-1: طبيعة النظام الاقتصادي:

يقصد بالنظام الاقتصادي درجة تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية فكلما زادت درجة التدخل، قلت درجة المرونة في النظم المحاسبية، واصبحت الأنظمة تمارس من خلال القوانين والتشريعات الحكومية. ففي البلدان الاشتراكية مثلاً، تملك الدولة وسائل الإنتاج... ويتوافر لهذه الدولة نظم موحدة لتسهيل وظيفة الدولة في التخطيط والرقابة، كما يوجد عدد محدود من مستخدمي المعلومات المحاسبية عدا الدولة. أما في اقتصادات السوق الرأسمالي ومع سيادة الملكية الخاصة والحرية في الممارسات المحاسبية، وعدد كبير من مستخدمي المعلومات المحاسبية فضلاً عن الدولة وبسبب درجة عدم التأكد العالية في البيئة المحيطة بالنظام الرأسمالي. فإن متخذي القرارات يكونوا بحاجة كبيرة إلى المعلومات المحاسبية لتقليل درجة عدم التأكد هذه، وهناك دول تقع بين هذين النظامين، والخاصية الاقتصادية ذات العلاقة هنا هي السياسات النقدية والمالية المستخدمة من قبل الدولة، ومنها التشريعات الضريبية.

من الواضح أن هناك ارتباط بين الأيدولوجية السياسية والنظم الاقتصادية. فالدول التي تضع أولوية الأهداف الفردية على الأهداف الجماعية، من المرجح أن تجد فيها اقتصاد السوق وعلى عكس ذلك فالدول التي تعطي أولوية للأهداف الجماعية تسيطر هي على السوق وتكون تلك الأسواق مقيدة.

2-4-2: طبيعة ملكية الأعمال:

إن العامل الأكثر تأثيراً في الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الأخرى ضمن اقتصادات السوق هو الشركة المساهمة، كوحدة اقتصادية ذات ملكية مشاعة (متعددة) والتزامات قانونية محدودة، وبالتالي فإن الإبلاغ سيكون موجه إلى مجاميع محددة من المستخدمين (الدائنين والمستثمرين) فالمعلومات المفصح عنها بشفافية ينبغي أن تساعد الدائنين في تقييم موارد الشركة واستعمال هذه الموارد. والمسؤولية الثانية تجاه حماية حملة الأسهم، أن مساءلة أولئك الذين لديهم علاقة مباشرة بالشركة والذين يتأثرون بنوعين من التأثيرات القوية وبنوعين من التطويرات، تطور المهنة (مهنة المحاسبة) وتنمي أسواق رأس المال.

2-4-3: درجة النمو الاقتصادي:

للدول المختلفة مستويات مختلفة من التنمية الاقتصادية، وأحد المقاييس الشائعة للتنمية هو الناتج القومي الإجمالي (GNP) للدولة، فهو معيار للنشاط الاقتصادي للدول. وهو مقياس للسلع والخدمات المنتجة سنوياً.

فقد اظهرت احصائيات البنك الدولي لعام (2000) ان دولاً مثل اليابان والسويد وسويسرا والولايات المتحدة، تعد من أكثر الدول غناً على وفق هذا المقياس، وان الدول الكبيرة كاليهند والصين هي من أكثر الدول فقراً فقد ظهر نصيب الفرد من الناتج القومي في السويد (\$34210). في حين ان نصيب الفرد الصيني يبلغ (\$840). أما انعكاسات درجة النمو الاقتصادي على أنموذج الإبلاغ فان الدول المتقدمة اقتصادياً ينبغي ان تكون نظم المحاسبة فيها متقدمة ايضاً، وتتميز تلك الدول بامتلاكها لتعليم مهارات عالية بالإمكان استخدامها في التطبيقات المحاسبية المتقدمة.

2-4-4: اسواق رأس المال (مجهزي الاموال):

بشكل عام تصنف النظم المالية (مصادر التمويل) على ثلاثة أنواع أساسية هي:

1. نظم معتمدة على السوق الرأسمالي Capital Market–Based Systems وتقع ضمن هذا التصنيف كل من الولايات المتحدة وبريطانيا.
 2. نظم معتمدة على الائتمان الحكومي Credit–Based System: Government وتقع كل من فرنسا واليابان ضمن هذا التصنيف.
 3. نظم معتمدة على الائتمان للمؤسسات المالية Credit–Based System Financial /Institutions وتقع ضمن هذا التصنيف المانيا.
- ان ما يحظى بالأهمية الأساسية في هذا الخصوص الأسلوب الذي يتم بموجبه تمويل النشاطات الاقتصادية، أي المدى الذي يستعمل فيه كل مصدر في البلدان المختلفة اذ تختلف أهمية كل مصدر من هذه المصادر من دولة لأخرى. ففي دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا فان سوق رأس المال يمثل مصدراً رئيساً للتمويل، ويبقى في الدول الأخرى أن تمارس الحكومة هذا الدور.
- ويعد سوق رأس المال العامل الرئيس المؤثر في المحاسبة، فقد كان لظهور اسواق رأس المال توجهات مرغوبة لحملة الاسهم للمتاجرة باستثماراتهم من دون اللجوء إلى تصفية الشركة وتكوين كيان اقتصادي جديد. فضلاً عن ذلك فان هذه الاسواق تمثل أسلوباً كفوءاً. لذا يمكن القول ان ظهور اسواق رأس المال خدمت كلا من عمق ونطاق الافصاح.
- ويمثل الجدول الآتي أهمية سوق رأس المال إلى الناتج المحلي الاجمالي لعينة من الدول كما هي في عام 2005.

جدول رقم (2-1)

الدولة	أهمية سوق رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي	الشركات المدرجة في السوق المحلي	أسواق المال المرسمة
	(عدد الجمهور بالملايين)	نسبة إلى GDP	
ايطاليا	4.7	60%	
المانيا	7.9	56%	

157%	18	الولايات المتحدة
175%	44	بريطانيا

هذا يعني ان دولاً مثل بريطانيا، الولايات المتحدة تعتمد على المستثمرين الفرديين لتوفير الأموال قياساً بدول أخرى مثل ايطاليا وألمانيا التي تعتمد في تجهيز الاموال على المصارف والمؤسسات المالية الأخرى. ان ترتيب اولويات مجهزي الأموال يكتسب أهمية خاصة في نظام الإبلاغ المالي وأهدافه.

2-4-5: الضريبة:

تعد الضريبة أحد الأسباب الرئيسة للاختلافات الموجودة في التطبيقات المحاسبية، بسبب تأثيرها المتباين في نماذج الإبلاغ، فضلاً عن كونها أحد عوامل تطور المحاسبة في الدول كافة بغض النظر عن الأنموذج المستعمل.

ويختلف أثرها في أنموذج الإبلاغ باختلاف المدخل الاقتصادي المستعمل. ففي ظل الاقتصاد الجزئي فان هناك انفصال واضح بين المحاسبة المالية والمحاسبة الضريبية، فالأخيرة لها هدف كلي (Macro) وهو تجميع الإيرادات بما ينسجم والسياسات الاقتصادية الوطنية، فيما تكون المحاسبة المالية موجهة إلى وحدات الاعمال الفردية، مع اعطاء اعتبار للضريبة بين مجموعة اعتبارات مساوية لها في الأهمية. ويكون تصنيف النظم المحاسبية ملائماً حين يتم على أساس الدرجة التي تحدد فيها التشريعات الضريبية المقاييس المحاسبية. ففي بريطانيا وهولندا والولايات المتحدة تظهر اختلافات كبيرة بين الضريبة ونظام الإبلاغ المالي ولذلك فقد ظهرت مشكلة الضريبة المؤجلة (Deferred Taxations) الا ان المشكلة ليست كبيرة في الدول التي تكون فيها قواعد الضريبة منسجمة مع المعايير المحاسبية مثل فرنسا وألمانيا.

2-5: العوامل المؤثرة في التنظيم المحاسبى:

ما دامت المحاسبة ممارسة اجتماعية، فأنها تنظم من خلال مصادر متعددة يحددها بثلاثة مصادر أول هذه المصادر هو السوق، فالممارسة المحاسبية تنظم بواسطة مبادئ السوق بأساليب متعددة، منها متابعة أداء العاملين والوحدة الاقتصادية، والتحسين المستمر، كما إن لضغوط السوق تأثير محفز لتطوير الإفصاح المحاسبى، لان حسابات الوحدات الاقتصادية تعد لتسهيل العمليات الممهدة لقرارات السوق (لاسيما في الدول التي يكون فيها سوق رأس المال سوق ملكية وليس سوق ائتمان).

والمصدر الثاني يأتي من الدولة من خلال ما يسمى بالرقابة الهيكلية (Hierarchical Control) وهو مبدأ مهم في صياغة أو إعادة صياغة الممارسة المحاسبية إلا إن دور الدولة يتخذ مستويات مختلفة يعتمد على النظام القانوني القائم، فالنظام القانوني يؤثر في سلوك أبناء البلد من خلال التأثير على نظمهم الاجتماعية، والمحاسبة واحدة من هذه النظم، ويصنف النظم القانونية الى نوعين من النظم. نظم معتمدة على القانون العام Common Low واخرى معتمدة على القانون الخاص الروماني Roman Low، فالدول التي تعتمد على

القانون العام مثل الولايات المتحدة و انكلترا و استراليا و كندا و ويلز هذه الدول تعتمد على تطبيق الحقوق في حالات محددة بدلاً من وضع تفاصيل تطبق على جميع الحالات، لان زيادة القيود في القانون (كما يرى المؤيدون) لهذه القاعدة ينجم عنه قوائم مالية لا تعبر عن وجهة النظر الصحيحة والمنصفة لهذه القوائم. أما الدول التي تعتمد القانون الروماني وهي فرنسا وألمانيا واليابان هذه البلدان تستند إلى اعتماد قواعد تفصيلية، وتضمن هذه القواعد في قوانين الشركات وينتج عن هذه القوانين مرونة اقل في اعداد القوائم المالية لتلك الدولة.

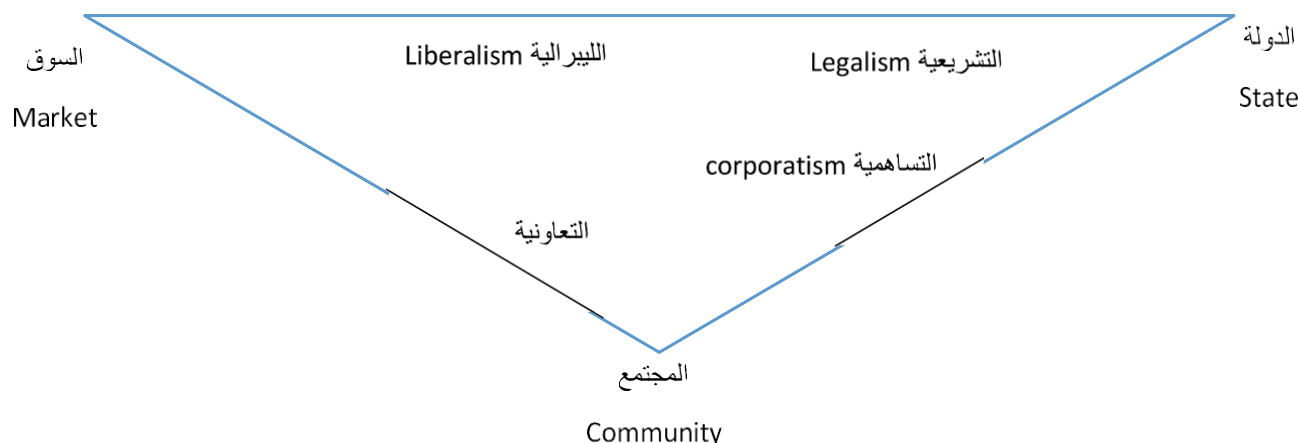
ويرى إن الدول التي تستعمل القانون العام، تنقل تفاصيل التشريع المحاسبي إلى وكالات حكومية مثل (SEC) في الولايات المتحدة، والتي تحول هي الأخرى هذا التفويض إلى هيكل متخصص لوضع المعايير مثل (FASB)، اما الدول التي تعتمد القانون الروماني فان القانون التجاري، والقانون الضريبي، وقانون الشركات تتضمن قواعد محاسبية مفصلة، وعلى الرغم من تولد رغبة لدى السلطات التشريعية في هذه الدول بتفويض صلاحياتها إلى هيكل لوضع المعايير من القطاع الخاص ومنها على سبيل المثال CRC في فرنسا، GASC في ألمانيا الا ان تلك الهيئات لا تمتلك السلطات الواسعة الموجودة في دول المجموعة الاولى، وتخضع معاييرها إلى مصادقة الحكومة، لذا فان المشرعين والحكومات في تلك الدول تبقى رقيقة على التشريعات المحاسبية. وبذلك يستنتج أن ما يميز شكل التنظيم الذي يعتمد مبادئ الدولة إن يكون الإبلاغ موجهاً نحو المساءلة والرقابة، ويمتاز بالتوحيد والتنميط.

ان الاعتراف بدور المهنة في التنظيم المحاسبي ينقلنا إلى اعتبارات المجتمع، اذ ان المجتمع هو المصدر الثالث للتنظيم المحاسبي وفي التأثير في الممارسة إن ذلك يتم من خلال ما يسميه بمبدأ التضامن التلقائي (Spontaneous Solidarity)، فكلما كانت المهنة قوية كان دور المجتمع في التنظيم المحاسبي قوياً أيضاً. وفي هذا النوع فان صيغة التنظيم والقواعد المحاسبية تكون موضوعاً من خلال الانتماء والمشاركة، فان أية مجموعة تريد ان تنظم نفسها داخل كيان اجتماعي معين على وفق حاجة المجتمع واتفاقاتها والمحاسبة ليست استثناء من هذه الحالة.

وفي ضوء ما تقدم نؤشر جانبين، الأول انه لا توجد صيغة محددة للتنظيم على وجه الدقة، إذ تتباين الأدوار للمصادر الثلاثة المشار إليها، وتتداخل او تتناقض أحياناً، فكلما كان دور الدولة كبيراً أتجه التنظيم إلى الصيغة التشريعية، واما إذا كان السوق هو المهيمن أتخذ التنظيم صيغة اللبيرالية، ويمكن ان يتخذ صيغ أخرى واذا كان هناك مسعى لفهم العلاقة التبادلية ما بين الدولة ومجاميع المصالح الرئيسة الاخرى أتخذ صيغة التساهمية لذلك من الضروري ادراك العلاقة ما بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لفهم التغيرات في خصائص المجتمعات المقارنة يعرضها الشكل رقم (2-1)، وبكلام آخر لا نتوقع إن يقدم نموذج دولة معينة مجموعة متناقضة من المبادئ التنظيمية في نقطة معينة من الزمن.

والجانب الآخر يؤكد في أن دراسة عملية التنظيم المحاسبي في الدول المختلفة لا يمكن فهمها بشكل مستقل عن الإطار التاريخي وإطار الاقتصاد السياسي لظهورها وتطويرها. لذا ينظر إلى صيغ مؤسساتية محددة وعمليات اجتماعية معينة على إنها نتائج لسمات مميزة من قضايا وعوامل ايدولوجية تقدم داخل دول مختلفة.

الشكل رقم (1-2) الصيغ المختلفة للتنظيم المحاسبي



اسئلة الفصل الثاني

السؤال (1): ما هي القيم الثقافية التي حددها Hofstede؟

السؤال (2): ما هي العوامل المؤثرة في البيئة المحاسبية؟ أعد تصنيف هذه العوامل الى مجموعات رئيسية: قانونية، ثقافية، تعليمية، اقتصادية.

السؤال (3): ما المقصود بالنظام القانوني المستند الى الحضارة الرومانية؟ وكيف أثر ذلك في الممارسات المحاسبية في المانيا؟

السؤال (4): عدد العوامل الاقتصادية المؤثرة في الممارسات المحاسبية؟ وشرح ثلاثة منها؟

السؤال (5): تصنف تمويل رأس المال الى ثلاثة انواع، ما هي؟ وكيف تؤثر اسواق رأس المال في المحاسبة؟

السؤال (6): تعد الضريبة احدى الاسباب الرئيسة للاختلافات الموجودة في التطبيقات المحاسبية، فضلاً عن كونها إحدى عوامل تطور المحاسبة في الدول كافة، ناقش هذه العبارة؟

السؤال (7): ما هي مصادر تنظيم المحاسبة؟ كيف تتجانب هذه المصادر عملية التنظيم؟ (استعن بدراسة Puxty وآخرون).

